

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتورة/ فاديا كيوان

المدير العام لمنظمة المرأة العربية

الدكتورة/ دينا ملحم

المدير الاقليمي لمؤسسة ويستمنستر للديمقراطية

السيدات والسادة

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نجتمع اليوم بمدينة القاهرة، التي ترحبُ دومًا بكلِّ عملٍ قومي، وكلِّ نشاطٍ يرتقي بالحضارة الإنسانية، ويسهمُ في رقي المجتمعات وتحقيق آمال الشعوب في التنمية والرخاء، ويعززُ التقارب بين الأعراف والثقافات من كلِّ دول العالم.

وفي بداية كلمتنا نود أن نعرب عن تقديرنا للدعوة التي تلقيناها للمشاركة في هذا الحدث الهام وأن ننقل لكم تحيات شعب مصر وترحيبه.

وإنه لشرف عظيم أن نشارككم اليوم فعاليات هذه الدورة التدريبية المتخصصة في مجال مراقبة الانتخابات العامة في الدول العربية والمعنية بالمرأة العربية التي نفتخرُها دومًا متى كنا وأينما كنا.

ونسجل تقديرنا وإعجابنا بالدور الذي تضطلعُ به منظمة المرأة العربية وما يبذلوه من جهدٍ ملموسٍ أسهم - وبحق - في الارتقاء بدور المرأة العربية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتتبوأ مكانتها التي تستحقها لإعلاء قيم المساواة التي رسَّخها الدستور، لاسيما في ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لموضوعات تمكين المرأة والتي من أهمها الممارسات الديمقراطية.

السيدات والسادة.

إن الديمقراطية من صنع الإنسان، شأنها شأن كلِّ نتاج، عصيُّ على الثبات، يتطورُ كلما تقدّم الزمن، واتسعت المعارف والثقافات وتراكمت الخبرات؛ ولذا تطور مفهوم الديمقراطية مع تطور مفهوم الشعب الذي يحكم.

ورغم تطور مفهوم الديمقراطية إلا أن جوهرها بقي كما هو، حكم الشعب لنفسه بنفسه.

ولقد وضع الشعبُ المصريُّ خارطةَ طريقه نحو المستقبلِ وعملَ على تنفيذِها وأقسم على السيرِ دوماً للأمام وعدم العودة أبداً إلى الخلف.

وكانت أول خطواته أن وَضَعَ دستورَ عام ٢٠١٤م الذي رسَّخَ لقيم الديمقراطيةِ والمساواةِ وسيادةِ القانون، وهو ما أفرز انتخاباتٍ رئاسيةً تعدديةً تنافسيةً عام ٢٠١٤م لاختيار من يحكمه لفترةٍ رئاسيةٍ مدتها أربع سنواتٍ، وأتبعها بانتخاباتٍ نيابيةٍ أجريت عام ٢٠١٥م لاختيار أعضاءِ مجلسِ النوابِ وأعقبها الانتخابات الرئاسية لعام 2018 فأنجز بذلك..استحقاقاته الانتخابية ضمن خارطة طريقه نحو المستقبل.

السيدات والسادة

على مدار سنواتٍ مضتْ كانت الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات تتمُّ تحت إشرافٍ قضائيٍ كاملٍ، إلا أن إدارتها كانت تُعهد للجانٍ عليا تُشكل من قضاةٍ قبلَ كلِّ انتخابٍ أو استفتاءٍ بأشهرٍ معدوداتٍ، ليؤدي أعضاءُ اللجانِ مهمَّهم في الإدارة والإشرافِ ويعودوا إلى سابقِ أعمالهم.

ومن ثمَّ كان من أهمِّ إنجازاتِ الشعبِ المصريِّ مؤخرًا، أن نصَّ في الدستورِ الجديدِ على التزامِ المشرعِ بإنشاءِ الهيئةِ الوطنيةِ للانتخاباتِ، وصدرَ القانونُ رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بإنشائها وذلك في الأول من أغسطس ٢٠١٧.

وها أنا أتحدثُ إليكم اليوم كأولِ رئيسٍ للهيئةِ الوطنيةِ للانتخاباتِ في مصر، أولُ هيئةٍ مستقلةٍ في تاريخِ مصرٍ يُعهدُ إليها - وحدها دون غيرها على وجهٍ دائمٍ - بإدارةِ الاستفتاءاتِ والانتخاباتِ الرئاسيةِ، والنيابيةِ، والمحليةِ وتنظيمِ جميعِ العملياتِ المرتبطةِ بها، والإشرافِ عليها، ولقد مثَّلَ إنشاءُ الهيئةِ تويجًا لمسيرةِ الإصلاحِ الديمقراطيِ التي بدأها الشعبُ المصريُّ ويأبى إلا أن يُتمَّها، ومحققًا لآمالِ مشروعةٍ نادى بها الشعبُ المصريُّ في ثورتين، و أفرغها في نصوصِ دستورٍ توافقٍ عليه.

وجاءَ إنشاءُ الهيئةِ الوطنيةِ وفق أعلى المعاييرِ الدوليةِ في إدارةِ العملياتِ الانتخابيةِ، حيث أقرَّ الدستورُ للهيئةِ بالشخصيةِ الاعتباريةِ المستقلةِ عن الدولةِ لتتولى مباشرةً اختصاصها في إطارِ الالتزامِ بمبادئ: الاستقلال، الحياد، النزاهة، الشفافية، الكفاءة، المهنية، وأخيرًا؛ الاستدامة.

فضلاً عن أن عمل الهيئة يخضع لمبدأ المشروعية: ذلك أن الدستور والقانون قد أقرّا بسيادة القانون ولم يحصنا عمل الهيئة من الطعن عليه - كما كان الحال في السابق - بأن أقرّا لكلِّ ذي شأنٍ

بالحق في التظلم، وأضيف إلى ذلك من الضمانات الرقابة القضائية بالطعن على هذه القرارات ليصدر فيها حكماً قضائياً ملزماً لجميع الأطراف.

هذا فضلاً عن حق الهيئة في إبداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الصلة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، وحقها في وضع اقتراح لتعديل تقسيم الدوائر الانتخابية بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين ووضع قواعد إجراءات تصويت المصريين بالخارج والتيسير على ذوي الاحتياجات الخاصة.

السيدات والسادة

انطلاقاً من العرض السابق مارست الهيئة اختصاصها بإدارة الاستحقاق الانتخابي الأهم في خارطة الطريق الانتخابات الرئاسية لعام 2018 من خلال خطة عمل استهدفت كل فئات الشعب والقائمين على العملية الانتخابية من تدريب وتوعية حتى تظهر التجربة في أبهى صورها.

ولم يكن لدي الهيئة ما تخشاه أو ترغب في إخفائه... فأصدرت قرارها رقم 8 لسنة 2018 المتضمن ضوابط ومواعيد متابعة المنظمات والهيئات والمفوضيات التي تطلب متابعة الانتخابات الرئاسية لعام 2018، والذي سمحت بموجبه لمنظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية العاملة في مجال متابعة الانتخابات وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، بمتابعة الانتخابات المذكورة.

كما قامت بدعوة السفارات ورؤساء وأعضاء الهيئات والمفوضيات الأجنبية المختصة بالانتخابات، والاتحادات الدولية والإقليمية لمتابعة هذه الانتخابات.

وتعد متابعة الانتخابات من أعمال الرصد والمشاهدة والملاحظة، لجميع إجراءات تسجيل المرشحين، والدعاية الانتخابية، والاقتراع، والفرز، وإعلان نتيجة الانتخابات بمثابة أداة تستخدم في دعم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن الانتخابات تشكل منبراً يعبر المواطنون من خلاله بحرية عن إرادتهم وضمانة لذلك يأتي دور المتابعة في توفير تقييم شامل ومستقل ومحايد للعملية الانتخابية، فهي تعزز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية.

ومن القواعد التي وضعتها الهيئة لمتابعة الانتخابات، أنها اشترطت في منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية التي تطلب متابعة الانتخابات، أن يكون مشهود لها بالحيادة والنزاهة والسيرة الحسنة، وأن يدخل ضمن عملها متابعة الانتخابات.

أخذاً في الاعتبار الحفاظ على السيادة الوطنية والأمن القومي للبلاد وذلك حتى تتسع قاعدة المتابعة تعميقاً للمبدأ الديمقراطي وحرصاً على توافر أكبر قدر من الشفافية للعملية الانتخابية.

السيدات والسادة

إن للمرأة في المجتمع المصري مكانتها الخاصة، وتلك المكانة للمرأة ليست بجديدة على المجتمع المصري، وإنما هي قديمة قدم حضارة هذا البلد، وامتدت هذه المكانة للمرأة حتى عصرنا الحديث، حيث باتت المرأة شريكاً فاعلاً في الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد.

وتعاقبت الدساتير المصرية مؤكدةً على المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى ذات النهج سار الدستور الحالي، الذي زاد على إقرار المساواة بالنص في المادة (53) منه على التزام الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، ودعا إلى إصدار قانون بإنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض، بل وجعل التمييز جريمة يعاقب عليها القانون.

فكانت المرأة المصرية دوماً تسبق خطانا بخطى، فكما سبقت في الثورات بدءاً من ثورة 1919م وانتهاءً بثورة الثلاثين من يونيو 2013م، فإنها منذ نالت حقوقها السياسية شاركت في الحياة السياسية والنيابية ما بين مترشحات لعضوية البرلمانات وناخبات في الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وعضوات بأحزاب ورؤساء لها، ومسئولات لجانٍ بها ومن ثم تزايد دور المرأة في بناء مجتمعها ومن أجلها تبنت الدولة العديد من المبادرات والسياسات الهامة مثل إنشاء المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة.

وكانت مشاركة المرأة مشاركة فاعلة شهدها لها العالم أجمع، والتاريخ لها قبل دفاتر الاقتراع خير شاهد، وقد عكست مشاركتها تلك إصرارها على ممارسة حقوقها السياسية، فلم تتكاسل المرأة المصرية يوماً عن أداء واجبها، وأبث إلا استعمال حقوقها، ولم تتأخر يوماً عن تلبية نداء وطنها، ولم تتوانى عن إعلاء رايته.

فكما كان للمرأة دوراً في الثورات من أجل الديمقراطية، فإن لها دوراً في البناء بعد الثورات، ولتستعيدوا معنا ذكريات الماضي القريب حين اصطفت المرأة أمام لجان الاقتراع في صفوف كادت من طولها أن تبلغ عنان السماء، لتدلي برأيها فيمن يمثلها سواء في الانتخابات النيابية أو الرئاسية، وكان مشهد اصطفاها مهيباً أشاد به البعيد قبل القريب.

وقد كفل الدستور والقانون للمرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية منذ عام ٢٠١٤ ، وترتب علي ذلك تمييزاً للمرأة لم يكن موجوداً من قبل إذا أصبح برلمان ٢٠١٥ هو أكبر البرلمانات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية من حيث عدد النائبات فيه إذ بلغ عددها ٩٠ سيدة نائبة في البرلمان من خلال المقاعد الفردية والقوائم.

وفي مجال تمكين المرأة في مصر وتوليها المناصب القيادية فمنذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن شغلت المرأة منصب عدد 8 حقائب وزارية وأخري محافظة لأحدي المحافظات ، كما شغلت المرأة في مصر منصب مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي وأخري نائبة لمحافظ البنك المركزي فضلاً عن شغل المرأة لمنصب القضاء في مصر ومنهن منتدبات للعمل طول الوقت بالهيئة الوطنية للانتخابات فضلاً عن إشرافهن علي الانتخابات في اللجان الفرعية والعامه بالإضافة إلي تقلدهن وظائف ضابطات بجهاز الشرطة المصرية وأخريات بوزارة الدفاع.

السيدات والسادة

لقد أدركنا الانتخابات الرئاسية لعام 2018 بضمير القاضي ونزاهته في الحكم وتجردده في معاملته الخصوم وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية الدولية، فخرجت الانتخابات الرئاسية بالشكل اللائق بحجم بلادنا - مصر - وآمال وطموحات شعبنا، وعظم حضارتنا الضاربة بجذورها في عمق التاريخ، واتساع أفق المستقبل الممتد أمامنا، ومكانة بلادنا بين دول العالم المتحضر.

وأدينا عملنا في إطار قانوني ومهني وأخلاقي حاكم لنا، وأجريت الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل، بمعنى أن كان هناك قاضي لكل صندوق، في إطار من المتابعة من جانب وكلاء المرشحين، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية، وغيرها، وفق الضوابط التي وضعتها الهيئة.

وكنا على تواصل دائم مع كافة الجهات المعنية بالدولة لمعاونة الهيئة في أداؤها لعملها، وحقاً لمسنا من كل الجهات في الدولة تعاوناً تاماً ورغبةً أكيدةً في أن تخرج الانتخابات الرئاسية في أبهى صورها لها. ووضعنا جدولاً زمنياً مفصلاً بكافة إجراءات الانتخابات الرئاسية.

فخرجت علي نحو مشرف شارك فيها 24,254,152 مليون ناخباً داخل مصر وخارجها من إجمالي من لهم حق الانتخاب والبالغ عددهم 59,087.138 مليون ناخباً، بنسبة مشاركة قدرها 41,05%، وتلك النسبة تعد مرتفعة في الدول التي تأخذ بنظام القيد التلقائي في جداول الناخبين، حيث يقيد تلقائياً بقاعدة بيانات الناخبين كل من بلغ الثامنة عشرة من العمر، ولم يكن محروماً من ممارسة حقوقه

السياسية، خلافاً لنسبة المشاركة في الدول التي تأخذُ بنظامِ الطلبِ المسبقِ كشرطٍ للقيّد، إذ تُقاس نسبةُ المشاركةِ بعددٍ من أدلوا بأصواتهم مقارنةً بعددٍ من تقدموا بطلباتٍ لقيدهم في قاعدةِ بياناتِ الناخبين، كل ذلك في ظل متابعة محلية ودولية كان المرأةُ منها مشاركة في هذه المتابعة وقد أدوا دورهم جميعاً ولم يسجلوا أية ملاحظات تنال من سلامة ونزاهة العملية الانتخابية .

السيدات والسادة

لقد نالت الهيئة الوطنية للانتخابات خلال فترة عملها - رغم قصرها - ثقةً شعبٍ مصرٍ، وذلك راجعاً إلى طبيعة التكوين القضائي للهيئة وما يتمتع به القضاة من ثقةٍ من جانبِ شعبٍ مصرٍ وما لهم من مكانةٍ ومحبةٍ في قلوبِ المصريين، فضلاً عن النهج الذي اتبعته الهيئة المتمثل في التواصل المباشر مع المواطنين من خلال خطاباتٍ وبياناتٍ إعلاميةٍ والتفاعل معهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وانتهاجها لمبدأي الشفافية والحياد..

السيدات والسادة

رغم ما قطعناه من خطواتٍ في مسيرنا نحو الديمقراطية، لا زالت أمامنا خطواتٌ، ورغم ما واجهنا من تحدياتٍ، لا زالت هناك المزيدُ من التحديات، ولكننا على يقينٍ بأننا ماضون في مسيرنا، لن نتوقف، ولن نعود أبداً إلى الخلف، ودافعنا في ذلك إيمانٌ عميقٌ من شعبنا بالديمقراطية واتخاذها إيهاً طريقاً ومنهجاً.

وختاماً؛ نكرّرُ شكرنا وتقديرنا لدعوتكم الكريمة، ونمدُّ أيادينا لهيئتكم بالتعاون المثمر والبناء.

والسلام عليكم ،،،

تحريراً في 2018/10/22 م

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات

القاضي/ (لاشين إبراهيم)

نائب رئيس محكمة النقض